A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/14/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 يوليو 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

الترتيبات المتخذة لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت

مساهمات من إعداد اليونان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، إبّان دورتها الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2018، على أن تنظر، إبّان دورتها الرابعة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات أربع دول أعضاء (اليونان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة) بشأن الترتيبات التي اتخذتها لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت.

2. وتركز المساهمة الروسية على ثلاث آليات لمكافحة نشر المحتويات المتعدية على حق المؤلف عبر الإنترنت وهي سن حكم قانوني يجيز حجب المواقع الإلكترونية المتعدية؛ واستحداث إجراء حجب دائم في حالات التعدي المتكررة على حق المؤلف؛ ووضع آلية غير قضائية تستهدف ما يسمى "المواقع - المرآة". وتعرض المساهمة أيضاً معلومات وبيانات اقتصادية إضافية عن تأثير تلك التدابير.

3. ومن ثم، فإن مساهمة الاتحاد الروسي تقدِّم لمحة عامة للتدابير المختلفة المتخذة لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت وتحسين سبل مكافحة التعديات على تلك الحقوق. أما مساهمتا اليونان والمملكة المتحدة، فتركز أكثر على إنشاء وتشغيل هيئات مخصصة تكون مكلفة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. فتناقش المساهمة اليونانية إنشاء اللجنة المعنية بالإخطار

عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت، وهي لجنة تهدف إلى الإشراف على الإجراءات الإدارية المرتبطة بحالات التعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت. وترمي الآلية غير القضائية الجديدة إلى تزويد أصحاب الحقوق بآلية انتصاف سريعة وفعالة عن طريق حذف المحتويات الشبكية المتعدية أو حجب النفاذ إليها. وأما مساهمة المملكة المتحدة، فتنظر في اختصاصات وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) وعملها بوصفها وحدة عمليات مستقلة لإنفاذ القانون أنشأتها حكومة المملكة المتحدة في عام 2013. وتبيّن المساهمة عدداً من التدابير التي اتخذتها وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية (PIPCU) في هذا الصدد ولا سيما "العملية إبداع" (Operation Creative)، وهي شراكة بين الوحدة وقطاع الدعايات والصناعات الإبداعية من أجل وقف تدفق إيرادات الإعلانات إلى المواقع المتعدية على حق المؤلف؛ و"العملية أشيكو" (Operation Ashiko) التي تهدف إلى عرقلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت؛ و"العملية تشارجويل" (Operation Chargewell) التي تسعى إلى مساعدة المتضررين من شراء السلع المقلدة عبر الإنترنت في استرداد مدفوعاتهم.

4. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

اللجنة اليونانية المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت..... 3
تحسين آليات مكافحة نشر المحتوى المقرصن على الإنترنت في الاتحاد الروسي 8
وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في شرطة المملكة المتحدة 14

[تلي ذلك المساهمات]

اللجنة اليونانية المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت

*مساهمة من إعداد الدكتورة ماريا دافني بابادوبولو، رئيسة إدارة الشؤون القانونية، المنظّمة اليونانية لحق المؤلف، أثينا، اليونان**

ملخص

تستهدف اليونان والمنظّمة اليونانية لحق المؤلف (HCO)، بوصفها الهيئة المختصة على المستوى الوطني فيما يتعلق بحماية حق المؤلف، التصدّي لمشكلة القرصنة لا سيما القرصنة الرقمية من خلال طرح عدد من المبادرات. ويُعتبر تأسيس اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت والسهر على تسيير شؤونها أحدث تدبير مبتكر اتُّخذ على المستوى الوطني. وتشرف هذه اللجنة على إجراء إداري خُصّص لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة الذين جرى التعدّي على حقوقهم قصد إزالة المحتوى الإبداعي غير القانوني بشكل سريع وفعال على شبكة الإنترنت أو حجب النفاذ إليه. وتعرض هذه الوثيقة الدور النشط الذي تضطلع به المنظّمة اليونانية لحق المؤلف في إنفاذ حق المؤلف وإذكاء الوعي، وتُبيّن فيما بعد الأساس المنطقي وراء إسناد الولاية الهامة إلى اللجنة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلا عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد الأشهر التسعة الأولى من عمل اللجنة.

أولا. دور المنظّمة اليونانية لحق المؤلف في حماية حق المؤلف

1. المنظّمة اليونانية لحق المؤلف[1] (HCO) هي الهيئة المختصة وطنيّا بحماية مؤلفي المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة. ولمواصلة هذه الولاية وتنفيذها، تضطلع المنظّمة بعدد من الاختصاصات تقوم بموجبها بمبادرات على أساس مستمر. وتهدف إلى ضمان وتحقيق التوازن العادل بين حقوق ومصالح أصحاب الحقوق والجمهور عموما. ولكونها مسؤولة أيضاً عن تفسير وتنفيذ القانون الوطني والأوروبي والمعاهدات الدولية ذات الصلة[2]، تلعب المنظّمة اليونانية لحق المؤلف دورا نشطاً وهاماً في مشاريع إذكاء الوعي وإنفاذ قواعد حق المؤلف. وتؤدي البيئة الرقمية إلى ظهور تحديات عميقة أمام إنفاذ حق المؤلف نظراً لمدى تأثير التغييرات الجذرية، التي لحقت بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على إنشاء المصنفات والمحتويات المحميّة بموجب حق المؤلف وتداولها وغيرها من استخدامات. وبالنظر إلى العلاقة بين إمكانية النفاذ إلى المحتوى الإبداعي على الإنترنت واحتمال التعدّي على حق المؤلف، يبقى من الضروري التركيز بشكل أكبر على قضايا الحماية الرقمية.

2. وفي إطار المسؤوليات الموكلة إليها، نشطت المنظّمة اليونانية لحق المؤلف في مجالي حماية الحقوق ومنع التعدّيات على حق المؤلف. وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية والإجراءات المتخذة لإذكاء الوعي بحق المؤلف من خلال الوسائل التربوية، أطلقت المنظّمة ثلاث مبادرات جديرة بالذكر بوجه خاص. أولاً، تُنظّم المنظّمة اليونانية لحق المؤلف دوريّا ندوات تدريبية وتثقيفية

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] https://opi.gr/en/opi/about-opi.

[2] اقرأ المزيد عن مسؤوليات المنظّمة اليونانية لحق المؤلف على الرابط: https://opi.gr/en/opi/responsibilities.

حول مختلف قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة، وتستهدف مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بدءاً من القضاة والمحامين وانتهاءً بالموظفين الإداريين والمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة والطّلاب المتخصّصين في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة وعامّة الجمهور. ثانياً، تفتخر المنظّمة اليونانية لحق المؤلف بمشروع مدرسة حق المؤلف اليونانية[3]، وهو برنامج تعليمي مستمر لإرساء احترام حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية بشكل عام. ويوفر هذا البرنامج معلومات أساسية عن قانون حق المؤلف الموجّه لأطفال المدارس والشباب، فضلا عن معلّمي المدارس. وأُتيحت للمنظمة اليونانية لحق المؤلف فرصة ثمينة لتوسيع وإثراء الأنشطة في إطار المشروع بفضل التمويل الذي تلقّته من مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO). ثالثاً، سهرت المنظّمة اليونانية لحق المؤلف على تكامل الجهود المبذولة للحدّ من قرصنة المصنّفات المحمية بموجب حق المؤلف وإزالتها تدريجياً في إطار مرصد مشروع القرصنة الخاص بها. ويتكون المرصد من صفحة ويب ديناميكية[4] تتسم بالتحديث المستمر إذ تُجمّع كل الإجراءات التي اتخذتها المنظّمة اليونانية لحق المؤلف وتُعرض بالتفصيل، بما في ذلك المعلومات حول الأطر القانونية الوطنية والأوروبية ذات الصلة (المجموعة القانونية والسوابق القضائية) والسلطات المختصّة ومنظمات الإدارة الجماعية، والبيانات الإحصائية وخطط العمل والدراسات، فضلا عن تخصيص عدد من الروابط الإلكترونية المفيدة لمزيد من المعلومات.

3. ومع ذلك، فإن أهم خطوة اتُخذت لمكافحة القرصنة الرقمية بسرعة وفعالية هي إدراج إجراء إداري مؤخراً في القانون الوطني[5] أمام اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت (اللجنة). وتعتبر المرّة الأولى التي تُتاح فيها آلية خارج نطاق القضاء لفائدة أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة المتضرّرين للنظر في مشكلة القرصنة عبر الإنترنت. ويجوز لهؤلاء تقديم طلب إلى اللجنة قصد التماس إزالة المحتوى المتعدّي على الإنترنت أو حجبه. وبعد اعتماد عدد من القرارات الوزارية[6] التي تم بموجبها حل القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الحكم ذي الصلة، بدأت اللجنة مهمتها في سبتمبر 2018 ونظرت حتى الآن في خمس حالات من التعدّيات الواسعة النطاق على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت. وقد اعتُبرت هذه المبادرة بمثابة النسخة اليونانية لنظام الإخطار والحجب المعروف وتسلط الضوء على الجهود التي

---

[3] https://www.copyrightschool.gr/index.php/en/. لمزيد من المعلومات، انظر المنظّمة اليونانية لحق المؤلف (2016)، مدرسة حق المؤلف اليونانية – إذكاء الوعي بشأن حماية حق المؤلف في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي (الصفحات من 19-21 من الوثيقة WIPO/ACE/11/4) متاحة على الرابط: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=342676.

[4] https://opi.gr/en/general-information-on-copyright/observatory-for-piracy.

[5] أدرجت المادة 52 من القانون رقم 2017/4481 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، والترخيص متعدد الأقاليم بخصوص المصنفات الموسيقية للاستخدام عبر الإنترنت في السوق الداخلية ومسائل أخرى تدخل ضمن نطاق وزارة الثقافة والرياضة، مادة جديدة E66 بشأن العقوبات المتعلقة بالتعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت في القانون رقم 1993/2121 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والمسائل الثقافية. ويتاح كلا الصكين القانونيين باللغة الإنجليزية على الرابط: https://opi.gr/en/library/law-4481-2017 و https://opi.gr/en/library/law-2121-1993.

[6] عملاً بالمادة E66 من القانون رقم 1993/2121، أصدرت القرارات الوزارية التالية: قرار وزارة الثقافة والرياضة رقم ΥΠΠΟΑ/ΓΔΔΥΗΔ/ΔΔΑΔ/ΤΔΥΕΦ//248407/17434/12866/490 المؤرخ في 8 يونيو 2018، بعنوان تعديل القرار الخاص بتكوين اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت وإنشائها. وتحديد رواتب أعضائها؛ قرار مشترك صادر عن وزارة المالية ووزارة الثقافة والرياضة رقم ΥΠΠΟΑ/ΓΔΔΥΗΔ/ΔΔΑΔ/ΤΔΥΕΦ/61840/5094/4171/240 المؤرخ في 27 فبراير 2018 بعنوان تحديد إجراء فرض الغرامة واستردادها التي ألزمتها اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت... وعن الهيئات المختصة بتحصيلها؛ قرار وزارة الثقافة والرياضة رقم: ΥΠΠΟΑ/ΓΔΔΥΗΔ/ΔΔΑΑΔ/ΤΥΕΦΤΠ/42270/3639/3477/197 المؤرخ في 7 فبراير 2018 بعنوان تكوين اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت وإنشائها... وتحديد مكافآت أعضائها. وتتاح جميع القرارات باللغة اليونانية على الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظّمة اليونانية لحق المؤلف على الرابط التالي: https://opi.gr/en/committee/legislation-committee.

تبذلها المنظّمة اليونانية لحق المؤلف لتزويد أصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالحماية العالية، وفقاً لما يقتضيه القانون الوطني والأوروبي.

ثانيا. اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت

ألف. المعلومات الأساسية والأهداف

4. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء هم: رئيس المنظّمة اليونانية لحق المؤلف، وممثل عن لجنة الاتصالات والبريد اليونانية وممثل عن سلطة حماية البيانات اليونانية. ويساعد هؤلاء الأعضاء، للوفاء بولايتهم، عضو قانوني من القسم القانوني في المنظّمة اليونانية لحق المؤلف. وفيما يتعلق بالطبيعة القانونية للجنة، تجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى هيكل إداري قصد الانتصاف مثل اللجنة هو أمر منصوص عليه أيضاً في نظام حق المؤلف في فرنسا (الهيئة العليا لنشر المصنفات وحماية حقوق المؤلف على الإنترنت) وإيطاليا (الهيئة المعنية بضمان الاتصالات) وإسبانيا والبرتغال، وقد كانت اللجنة الإدارية اليونانية للعلامات التجارية[7] بالفعل مثالاً ناجحاً إلى حد ما في اتخاذ التدابير الإدارية في إطار إنفاذ الملكية الفكرية الوطني. وحلّل المشرّع اليوناني عمل هذه النظم الحالية من أجل صياغة نموذج متميز يركز بوضوح على النهج والاحتياجات الوطنية.

5. وكما هو منصوص عليه في المذكرة التفسيرية للقانون رقم 2017/4481[8]، فإن الأساس المنطقي لهذا النظام هو وضع إجراء مؤسسي يُخوّل لأصحاب الحقوق المتضررين الحصول على أمر بإزالة المصنفات غير المرخصة أو أي محتوى محمي بموجب حق المؤلف على الإنترنت أو الحد من إتاحته، دون تعليق أو التأثير على ممارسة مطالباتهم بشأن النزاع ذاته المرفوع أمام المحاكم. وفي ظل عصر الرقمنة والإنترنت، أصبحت مسألة التعدّيات على حق المؤلف والحقوق المجاورة سهلة وكثيرة، وقد لا تفي الآليات القضائية الحالية بالسرعة المطلوبة لمكافحة القرصنة الرقمية بفعالية، إذ أثبت التقاضي أمام المحاكم في كثير من الأحيان أنه إجراء يستغرق وقتا طويلا ومكلّف بالنسبة للأطراف المعنية[9]. إن التأخير في جبر الضرر جرّاء التعدّي على حق المؤلف قد يُنقص من قيمة الحق المُنتهك، وبالتالي يقوّض فعالية الانتصاف القانوني المطلوب. وهكذا، أنشأ المشرع الوطني هذا الإجراء المصمم خصيصاً لتمكين أصحاب الحقوق من إنفاذ حقوقهم، وتخفيف عبء المحاكم المثقلة بالفعل بهذا النوع من التقاضي. علاوة على ذلك، تَعتبر المذكرة التفسيرية للقانون رقم 2017/4481 أن الإجراء مناسب، بما يتوافق مع المبدأ الدستوري للتناسب[10]، ويراعي حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية، والأهم من ذلك، حماية حرية التعبير و الاستثناءات والتقييدات المنصوص عليها في قانون حق المؤلف.

---

[7] أنشئ بموجب القانون رقم 2012/4072 بشأن العلامات التجارية. وعلى غرار الدعاوى المرفوعة أمام اللجنة الإدارية للعلامات التجارية، يجوز الطعن في القرارات التي تصدرها اللجنة من خلال رفع دعوى أمام المحاكم الإدارية.

[8] متاح باللغة اليونانية على: https://opi.gr/images/library/nomothesia/ethniki/nomoi/aitiologiki_4481.pdf.

[9] لا يؤثر تقديم الطلب أمام اللجنة على حق الأطراف المعنية في التماس الانتصاف (في النزاع نفسه) من خلال التقاضي أمام المحكمة طبقا (للمادة 52 (8) من القانون رقم 2017/4481). ومع ذلك، في حالة رفعت دعوى من جانب مقدم الطلب نفسه بخصوص الدعوى ذاتها أمام المحاكم سواء قبل أو أثناء نظر اللجنة في القضية، يُغلق ملف القضية طبقا (للمادة 52 (5) (cc) من القانون رقم 2017/4481). بالإضافة إلى ذلك، لا يُخلّ الإجراء أمام اللجنة بالإجراءات المنشأة بموجب اللائحة التنظيمية لإدارة وتخصيص أسماء النطاق gr. للهيئة اليونانية للاتصالات والبريد طبقا (للمادة 52 (1) من القانون رقم 2017/4481).

[10] تنص المادة 25 (1) من الدستور اليوناني على أن أي قيود مفروضة على حقوق الأفراد، بما في ذلك حقوقهم الاجتماعية بالإضافة إلى سيادة القانون في المجتمع، يجب النَّصّ عليها إما مباشرة بواسطة الدستور أو بموجب القانون، وفي حالة أبديت تحفظات لصالح هذا الأخير، يتعين احترام مبدأ التناسب.

باء. الإجراء أمام اللجنة

6. يجوز لكل شخص حامل لحق المؤلف أو الحقوق المجاورة التي (يُدّعى أنه) جرى التعدي عليها على الإنترنت أن يلجأ بموجب هذا الإجراء الإداري إلى اللجنة، بما في ذلك المؤلفون وفنانو الأداء و/ أو الناشرون و/ أو منظمات الإدارة الجماعية في إطار السلطات التي أنيطت بهم. علاوة على ذلك، فقد تحقق هدف المشرّع الوطني المتمثل في كفالة كل من سرعة وفعالية هذا الإجراء من خلال وضع إطار زمني قصير يتعيّن في غضونه إتمام الإجراء، بحيث يمكن لأصحاب الحقوق الحصول على إزالة المصنفات المتعدية فورا أو حجب النفاذ إليها في أجَل لا يتعدّى ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ذي الصلة شريطة قبوله[11]. وقد يتعلق الادعاء المرفوع أمام اللجنة بأي حالة من حالات التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة أو كليهما في البيئة الرقمية. ومع ذلك، ينص القانون على قائمة بالحالات التي لا ينطبق عليها هذا الإجراء، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الانتهاكات التي يرتكبها المستخدمون النهائيون من خلال التنزيل أو البث الحي أو مشاركة الملفات بين الأقران والتي تتيح التبادل المباشر للملفات الرقمية بين المستخدمين النهائيين، أو الانتهاكات المرتكبة عن طريق خدمات تخزين البيانات باستخدام الحوسبة السحابية.

7. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على العرض المفصّل للخطوات التي ينبغي للجنة اتخاذها إما لرفض الطلب بناءً على أسباب محددة[12] أو لمواصلة القضية والبت فيها في غضون أجل زمني محدد سلفاً. وفي الحالة الأخيرة، يتم إخطار مزودي النفاذ إلى الإنترنت المعنيين، حيثما أمكن، ومزود خدمة الاستضافة، والمسؤول (المسؤولين) أو/ ومالك (مالكي) مواقع الويب التي تستضيف المحتوى غير القانوني، وتمكينهم من ثلاثة خيارات: الامتثال الطوعي لالتماس مقدم الطلب؛ أو الحصول على ترخيص لاستخدام المصنفات التي يُدّعى انتهاكها؛ أو إبداء اعتراضها. وتقوم اللجنة بعدئذ بإعادة النظر في القضية. وفي حالة عدم إثبات حدوث انتهاك في نهاية المطاف، يغلق ملف القضية. أما إذا ثبت الانتهاك، فسيُصدر قرار يقضي إما بإزالة[13] المحتوى غير القانوني أو حجب النفاذ إليه[14]. ويلتزم المبلَّغين بنص القرار خلال فترة زمنية لا تزيد عن ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم القرار. وفي حالة لم يمتثل المبلَّغين لمنطوق القرار، يحق للجنة كذلك فرض غرامة إدارية تتراوح بين 500 إلى 1000 يورو عن كل يوم من أيام عدم الامتثال بعد مراعاة مجموعة متنوعة من المعايير، مثل شدة التعدّي وقدرته على التكرار.

---

[11] في هذا الصدد، ينصّ القانون على عدد من الشروط المسبقة التي يجب الوفاء بها من أجل قبول الطلب؛ أولاً، تُدفع الرسوم المستحقة لدراسة القضية من لدن اللجنة مقدماً. وقد حُدّد المبلغ المستحق لهذه الرسوم بواسطة قرار وزاري يتراوح ما بين 372 إلى 1240 يورو. علاوة على ذلك، يجب على صاحب الحق تقديم الطلب باستخدام نموذج الطلب المحدد مسبقاً المنشور على موقع المنظّمة اليونانية لحق المؤلف. ويتعين أن يرفق صاحب أو صاحبة الطلب أي وثيقة مطلوبة، وأي معلومات أخرى متاحة لدعم المطالبة ذات الصلة. بالإضافة إلى الدفع المؤقت للرسوم، والذي يختلف باختلاف عدد النطاقات المعنية، يتجلى الشرط المسبق الثاني للجنة، حتى تنظر اللجنة في القضية، في اتخاذ صاحب الحق بالفعل إجراء (الإخطار والحجب) ذي الصلة في حالة كان مثل هذا الإجراء متاحا من لدن مزود خدمة الإنترنت المعني (على سبيل المثال، إخطار بحجب حق المؤلف لموقع يوتيوب YouTube)، وأن الإجراء فشل في تحقيق النتائج، وإن تم خلال فترة زمنية معقولة.

[12] بتعبير أدقّ، يُغلق ملف القضية بقرار من اللجنة بناءً على سبب واحد على الأقل من الأسباب التالية: أ) عدم استخدام نموذج الطلب المحدد مسبقاً؛ ب) الافتقار إلى المعلومات الكافية؛ ج) دعوى معلّقة بين الأطراف نفسها أو إصدار الحكم النهائي بشأن المسألة محل النزاع؛ د) نقص الكفاءة؛ هـ) الافتقار إلى الأسباب والأدلة الكافية (طلب لا أساس له بشكل واضح)؛ و) سحب الطلب قبل نظر اللجنة فيه؛ ز) عدم دفع رسوم الفحص؛ ح) الحصول على ترخيص لاستخدام المصنفات.

[13] في حالة كان موقع الويب الذي يستضيف المحتوى المتعدّي يحتضنه خادم موجود داخل الأراضي اليونانية.

[14] في حالة استضافة هذه المواد على موقع ويب يوجد خادمه خارج الأراضي اليونانية أو في حالة حدوث انتهاكات واسعة النطاق.

جيم. الاستنتاجات التي تم التوصل إليها حتى الوقت الراهن والاعتبارات المستقبلية

8. بعد النظر في خمس حالات انتهاك حق المؤلف أو الحقوق المجاورة عبر الإنترنت أو كليهما[15]، فإن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بهذا الإجراء الوطني المبتكر هي كما يلي:

- في جميع الحالات، كان مقدّم الطلب إدارة جماعية أو منظمة حماية جماعية تعمل نيابة عن العضو المنتمي إليها.
- المحتوى الإبداعي الذي تمت إتاحته بشكل غير قانوني على شبكة الإنترنت يتعلق بالمصنفات الموسيقية (التسجيلات الصوتية) والمصنفات السمعية البصرية (الأفلام والمسلسلات التلفزيونية) والبرامج والمصنفات الأدبية.
- في جميع الحالات، جرى تحديد انتهاك حق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو كليهما، وبشكل أساسي، حدوث انتهاك واسع النطاق.
- أمرت اللجنة بحجب النفاذ إلى المحتوى المتعدّي على حق المؤلف خلال 48 ساعة من وقت إخطار الأطراف المعنية بالقرار.
- الأمر بالحجب لمدة ثلاث سنوات.
- تراوحت الغرامات المفروضة بين 700 و850 يورو لكل يوم من أيام عدم الامتثال للقرار.

9. ونُشرت قرارات اللجنة على نطاق واسع وتلّقت ردود فعل متباينة. وشعَر أصحاب الحقوق بالارتياح إزاء الاستجابة المؤسسية السريعة للاستغلال الضخم وغير المرخص لمصنفاتهم و/ أو أي محتوى آخر محمي بموجب حق المؤلف على الإنترنت من ناحية، ومن ناحية أخرى، ادّعى بعض أفراد الجمهور، ممّن يملكون نظرة خاطئة ومتناقضة إلى حد ما لمبدأ حرية الإنترنت، أنه قد تم التحايل على حقهم في النفاذ إلى المعلومات. ورغم الحاجة إلى مواصلة إذكاء الوعي، يبدو أن الأداء العام لهذه الآلية غير القضائية يؤتي ثماره، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة.

10. وتدرك المنظّمة اليونانية لحق المؤلف أنه لم يتم بعد القضاء على القرصنة أو خطر القرصنة. ومع ذلك، تدلّ مبادرة اللجنة في اليونان والمبادرات المماثلة في أماكن أخرى على العزيمة القوية في مكافحة الاستخدام غير المشروع للمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت أو على الأقل التخفيف من آثار هذا الاستخدام. وفي هذا الصدد، تظل القضايا التي برزت حتماً في الأشهر التسعة منذ أن بدأت اللجنة عملياتها والعقبات التي تعترض طريق الوفاء الكامل بالأهداف التي حددها المشرّع الوطني قيد الدراسة حالياً، ويتواصل العمل التحضيري التشريعي الرامي إلى تعديل أو استكمال الإطار القانوني الحالي لعمل اللجنة. ونتيجة لذلك، يمكن القول إن التطورات الجديدة في هذا المجال الجوهري قاب قوسين أو أدنى.

[نهاية المساهمة]

[15] الحالة الخامسة قيد النظر أمام اللجنة حالياً.

تحسين آليات مكافحة نشر المحتوى المقرصن على الإنترنت في الاتحاد الروسي

*مساهمة من إعداد السيد فاديم سيبوتان، نائب رئيس الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، في موسكو، الاتحاد الروسي**

ملخص

تعرض هذه المساهمة تفاصيل الإطار القانوني الروسي لحماية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف على الإنترنت. وتُركز المساهمة بشكل خاص على ثلاث آليات وُضعت لمكافحة نشر المحتوى الذي يتعدّى على حق المؤلف على الإنترنت ألا وهي: سنُّ حكم قانوني يخوّل تقييد النفاذ إلى مواقع الويب المتعدية على حق المؤلف؛ استحداث إجراء حجب دائم في حالات التعدي المتكررة على حق المؤلف؛ وضع آلية قضائية إضافية تستهدف ما يسمى "مواقع مرآة". كما تقدم المساهمة أيضاً معلومات بشأن أثر هذه الآليات وتحديد رؤية للتطورات المقبلة في هذا المجال.

أولا. إجراءات مكافحة القرصنة الروسية

1. دخلت المادة 15-2 من القانون الاتحادي المتعلقة بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات[1] حيز النفاذ في 1 أغسطس 2013. ويجوز، وفقاً لهذه المادة، حجب المواقع التي تحتوي على مواد تتعدّى على حق المؤلف بمقتضى حكم صادر عن محكمة مدينة موسكو. وفي الأصل، كان القانون يقتصر فقط على حماية مصالح قطاع صناعة السينما إلا أنه خضع للتعديل عدة مرات منذ سنّه. وفي مايو 2015، على سبيل المثال، جرى توسيع نطاق القانون ليشمل تقريباً جميع المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، باستثناء الصور الفوتوغرافية. بالإضافة إلى ذلك، سُنّت المادة 15-6، التي تخوّل الحجب الدائم لمواقع الويب التي تحتوي على مواد تنتهك حق المؤلف بشكل صارخ، عندما تم الإبلاغ عن نشر المحتوى المقرصن بشكل متكرر. وفي عام 2017، تم توسيع نطاق آلية تقييد النفاذ إلى بعض المواقع على الإنترنت بشكل دائم لتشمل ما يسمى بمواقع مرآة لمواقع محجوبة بشكل دائم، أي المواقع المشابهة بشكل مربك لتلك التي جرى تقييد النفاذ إليها في السابق[2]. وسيتم التطرق لكل آلية من هذه الآليات الثلاث بمزيد من التفصيل فيما يلي.

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو دولها الأعضاء.

[1] القانون الاتحادي رقم FZ-149 المؤرخ في 27 يوليو 2006، بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات (بصيغته المعدلة حتى القانون الاتحادي رقم FZ-327 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017)، متاح على: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/17761. وأُدرجت المادة 15-2 في القانون الاتحادي رقم FZ-149 بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-187 المؤرخ في 2 يوليو 2013، بشأن إدخال التعديلات على بعض قوانين الاتحاد الروسي خاصة بحماية الحقوق الفكرية على شبكات المعلومات والاتصالات، وهي متاحة على: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/17108.

[2] انظر ناتاليا روماشوفا (2018)، *تطوير آليات لضمان الامتثال لحق المؤلف والحقوق المجاورة في الاتحاد الروسي* (الصفحات 50-53 من الوثيقة WIPO/ACE /13/6)، ص. 53، متاحة على الرابط: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_13/wipo_ace_13_6.pdf.

ألف. تقييد النفاذ إلى المحتوى المتعدّي على حق المؤلف

2. كما هو موضح أعلاه، فإن أول آلية متاحة لأصحاب الحقوق لحماية حقوقهم على الإنترنت هي تقييد النفاذ إلى المحتوى المتعدّي بناء على أمر من المحكمة لاتخاذ تدابير مؤقتة. ويُتّبع إجراء الحصول على الموافقة على هذا التدبير كما يلي: يجوز لصاحب الحق المعني، في حالة اكتشف المحتوى المتعدّي على حق المؤلف على الإنترنت، أن يُقدم طلباً إلى محكمة مدينة موسكو يطالب فيه بإزالة المحتوى الذي يدّعي تعدّيه علي حق المؤلف. وتنظر المحكمة في طلب صاحب الحق، وفي حالة صدور قرار يُنصفه، تحيل المحكمة الحكم الصادر، بشأن التدابير المؤقتة لحماية الحقوق الحصرية لصاحب الحق، إلى الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام (Roskomnadzor). وبدورها، تعمل هذه الدائرة (Roskomnadzor) مع صاحب الموقع ومزود خدمة الاستضافة من أجل إزالة المحتوى المتعدّي على حق المؤلف. وفي حالة عدم إزالته، تطلب الدائرة (Roskomnadzor) من مزودي النفاذ إلى الإنترنت حجب النفاذ إلى الموقع داخل روسيا.

3. ومنذ استحداث الإجراء، تلقّت الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام(Roskomnadzor) أكثر من 6,000 أمر من محكمة مدينة موسكو. وبناءً على هذه الطلبات، اتُخذت تدابير الحماية فيما يتعلق بأكثر من 3,800 مادة خاضعة لحماية حق المؤلف. ويمثل المحتوى السمعي البصري (الأفلام والمسلسلات) الجزء الأكبر من هذه المواد بنسبة 67 في المائة، تليها المصنفات الأدبية بنسبة 11 في المائة، ثم محطات البث الإذاعي والتلفزيوني بنسبة تسعة في المائة. وتمثل نسبة كل من برامج الكمبيوتر والأعمال الموسيقية ستة في المائة، في حين لا تشكل الفئات المتبقية من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف (المصنفات العلمية والمصنفات الفنية وقواعد البيانات) إلا واحد في المائة.

4. وتجدر الإشارة إلى أن الآلية المنصوص عليها في المادة 15-2 من القانون الاتحادي المتعلقة بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات تسمح لأصحاب الحقوق، بناءً على أمر من محكمة مدينة موسكو، بإرسال طلبات إلى الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام لتقييد النفاذ إلى مواقع الويب التي تنشر محتوى يتعدى على حق المؤلف. لذلك، يمكن، استنادا إلى أمر محكمة واحد يتعلق بمواد معينة محمية بموجب حق المؤلف، اتخاذ تدابير ضد مجموعة واسعة من مواقع الويب التي تنشر هذه المواد بطريقة غير قانونية.

5. وتُعدّ هذه الآلية، بفضل بساطتها، الأكثر شعبية بين أصحاب الحقوق. وحتى الآن، تلقّت الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام أكثر من 16,000 طلبا لتقييد النفاذ إلى أكثر من 150,000 موقعا يحتوي على مواد مقرصنة، أي 11 مرة أكثر من عدد المواقع الإلكترونية التي تم تضمينها في أوامر محكمة مدينة موسكو.

باء. استحداث إجراءات لحجب مواقع ويب بشكل دائم

6. يتعاون زهاء 85 في المائة من مالكي مواقع الويب تعاونا نشيطا مع الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، وتزيل المحتوى المقرصن قبل سريان الحجب. ومع ذلك، فإن ما نسبته 15 في المائة من المواقع المتبقية تواصل عن قصد المشاركة في نشاط غير قانوني.

7. ولهذا السبب بالتحديد أضيفت المادة 15-6 إلى القانون في عام 2015[3]. واستُحدث إجراء الحجب الدائم لمواقع القرصنة التي تنتهك حق المؤلف بشكل متكرر. ولسريان الحجب الدائم، يجب أن يكون صاحب الحق المعني قد انتُصف مرتين في الإجراءات القانونية ضد مالك الموقع المتعدي على حق المؤلف. وتُرسل الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، في غضون 24 ساعة من تلقي قرار محكمة ذي الصلة، تعليمات إلى موظفي الاتصالات لحجب موقع الويب المعني، وقد لا يُرفع تقييد النفاذ إلى الموقع.

8. وحتى الآن، حُجب 936 موقعاً إلكترونياً بناءً على 258 قراراً أصدرته محكمة مدينة موسكو؛ ويشمل هذا الحجب مواقع القراصنة المعروفة على الإنترنت مثل: روتراكر "rutracker" وكيكغاتور "quickgator" وسيزنفار "seasonvar" وكينوغو "kinogo"، والتي ظهرت مراراً وتكراراً في تقارير أجنبية مختلفة بصفتها مواقع رائدة في نشر المحتوى المتعدي على حق المؤلف[4].

جيم. معالجة مواقع مرآة

9. في ضوء الخسائر الكبيرة للمشاهدين في الاتحاد الروسي، بدأ أصحاب عدد من المواقع الإلكترونية باستخدام أساليب مختلفة للتغلب على الحجب. ومن بين أكثر الأساليب شيوعا والتي تعتبر غير مكلفة ويمكن النفاذ إليها هي إنشاء مواقع مرآة والترويج لها عبر محركات البحث.

10. وردّا على هذا الأسلوب، استُحدثت، في أكتوبر 2017، آلية قضائية إضافية تسمح بتقييد النفاذ إلى مواقع مرآة للمواقع المحجوبة بشكل دائم بناءً على قرارات مسببّة صادرة عن وزارة التنمية الرقمية والاتصالات ووسائط الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على مسؤولي محركات البحث إزالة معلومات نتائج البحث من مواقع الويب التي تم تقييد النفاذ إليها بشكل دائم.

11. وبناءً على قرارات وزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام، حُجب أكثر من 5,500 موقعا مرآة وأُرسل أكثر من 27,500 طلبا لمسؤولي محركات البحث الرئيسية الأكثر شيوعا في روسيا (ياندكس، جوجل، ميل، رامبلر، سبوتنيك).

ثانيا. أثر إجراءات مكافحة القرصنة الروسية

12. يُقبل أصحاب الحقوق الأجانب على استخدام الآليات المذكورة أعلاه استخداما نشطا. وتلقّت الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام أكثر من 250 أمراً من محكمة مدينة موسكو فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من رواد العالم في قطاع صناعة الأفلام (بما في ذلك 59 أمراً من محكمة مدينة موسكو رداً على الطلبات المقدمة من شركة وارنر بروز إنترتينمنت؛ و118 أمراً بشأن طلبات مقدمة من مختلف الشعب الفرعية لشركة سوني؛ و69 أمراً بشأن طلبات مقدمة من شركة يونيفرسال ميوزيك؛ وسبعة طلبات مقدمة من شركة ديزني انتربرايزس، من بين شركات أخرى). ومُتّعت بالحماية أكثر من 620 مادة أجنبية محمية بموجب حق المؤلف. ويمثل هذا الرقم خمس عدد

---

[3] أُدرج هذا الحكم بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-364 المؤرخ 24 نوفمبر 2014، بشأن التعديلات على القانون الاتحادي للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات وقانون الإجراءات المدنية، المتاح على الموقع: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/15580.

[4] انظر، على سبيل المثال، مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (يناير 2018)، *استعراض خارج الدورة لعام 2017 بشأن الأسواق الأسوأ صيتا*، متاح على: https://ustr.gov/sites/default/files/files/Press/Reports/2017%20Notorious%20Markets%20List%201.11.18.pdf.

المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف في روسيا والتي مُتّعت بالحماية (زهاء 3,200 مصنفا). ومع ذلك، يظل العدد كبيراً، ومن المأمول أن يتزايد هذا العدد مستقبلاً.

ألف. خدمات الفيديو على الإنترنت

13. يمكننا أن نرى أن المكافحة المنهجية للقرصنة على الإنترنت بدأت تؤتي ثمارها. ووفقاً للفاعلين في السوق، تؤثر المكافحة المنهجية تأثيراً مباشراً على إيرادات الأفلام السينمائية على الإنترنت (خدمات الفيديو على الإنترنت) في الاتحاد الروسي. وفي عام 2017، وفقاً لبيانات تي إم تي كونسولتين، نما السوق بنسبة 60 في المائة ليصل إلى 7.7 مليار روبل روسي، وقد واصل نموّه في عام 2018، ليحقق نسبة 45 في المائة أخرى ويبلغ 11.1 مليار روبل روسي. ويُتوقع في عام 2019، أن يحقق نموا بنسبة 38 في المائة، مما سيرفع قيمة سوق الأفلام السينمائية على الإنترنت إلى 15 مليار روبل روسي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المستخدمين أصبحوا أكثر استعداداً لدفع ثمن محتوى الفيديو الشرعي على الإنترنت. وفي هذه المرحلة، يتصدر النموذج القائم على دفع رسوم خدمات الفيديو على الإنترنت السوق بوضوح: إذ بلغ مجموع الإيرادات المحققة من رسوم المستخدم في عام 2018 ما مقداره 7.6 مليار روبل روسي، أي بزيادة 70 في المائة مقارنة بعام 2017. وولّد نموذج نشر الإعلانات سيولة قدرها 3.5 مليار روبل روسي، أي ما يزيد بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2017[5].

14. ووفقاً لتقديرات شركة جي صان وبارتنر كونسلتين "J'Son & Partners Consulting "، بلغ مجموع إيرادات سوق خدمات الفيديو على الإنترنت 24.8 مليار روبل روسي، ويتوقع تحقيق المزيد من النمو في عام 2019، وفي نفس السياق، ويُرتقب أن تصل الايرادات إلى 32.4 مليار روبل روسي[6].

15. ووفقاً لبيانات صادرة عن تليكوم دايلي[7]، بلغ مجموع إيرادات خدمات الفيديو القانونية على الإنترنت في الاتحاد الروسي 16.49 مليار روبل روسي عام 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 46 في المائة مقارنة بالأرقام المسجلة في العام السابق. وكانت أكبر المواقع التي تقدم خدمات الفيديو على الإنترنت في السوق الروسية في 2018 هي: إفي ويوتوب وأوكو، حيث بلغت حصتها 23.9 في المائة و14.7 في المائة و12.8 في المائة على التوالي. ووفقاً لتوقعات تليكوم دايلي، سيستمر السوق في النمو بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 30 في المائة، وقد تتجاوز الإيرادات، في عام 2019، 21.4 مليار روبل روسي[8].

باء. إيرادات شباك تذاكر العروض السينمائية

16. يمكن ملاحظة الاتجاهات الإيجابية في إيرادات شباك التذاكر من خلال عروض الأفلام السينمائية. وتُولي الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام اهتماماً خاصاً لحماية الأفلام السينمائية الروسية الكبرى على الإنترنت. وأنجزت العديد من المشاريع المتعلقة بحماية الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الروسية بنجاح. وبحثت الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بالتعاون مع أصحاب

---

[5] انظر الرابط: https://www.comnews.ru/content/119057/2019-04-12/onlayn-kinoteatry-demonstriruyut-rost.

[6] انظر الرابط: https://www.dp.ru/a/2019/04/16/Gosudarstvu_luchshe_ne_vle

[7] المرجع نفسه.

[8] المرجع نفسه.

حق المؤلف عن مواقع الويب ذات المحتوى غير القانوني وأرسلت طلبات إلى مزودي خدمة الاستضافة ومالكي المواقع الإلكترونية لإزالة هذا المحتوى. وفي حالة فشل إزالة المحتوى الذي يتعدّى على حق المؤلف، يُحجب النفاذ إلى عنوان صفحة الويب وعنوان بروتوكول الإنترنت ذي الصلة داخل الاتحاد الروسي. وتجلى المشروع الأول من هذا النوع، والذي كان بمثابة مشروع تجريبي يتيح اكتساب بعض الخبرة العملية، في حماية فيلم بتليات *Battalion*. وحقق هذا الفيلم إيرادات بلغت في مجموعها 447 مليون روبل روسي (مما جعله يحتل المرتبة الثالثة بين الأفلام السينمائية الروسية في عام 2015)[9].

17. ولاحقا، اتخذت تدابير حماية مماثلة فيما يتعلق بالأفلام الروسية الشعبية مثل فيلم غوين فيرتكال *Going Vertical* (3 مليارات روبل روسي[10])، وتي-34 T-34 (2.2 مليار روبل روسي)، وبوليس مان فروم روبليفكا: نيو يرمايهيم *Policeman from Rublevka : New Year's Mayhem* (1.8 مليار روبل روسي) ولاست ووريور *The Last Warrior* (1.7 مليار روبل روسي)،وفلايت كرو *Flight Crew* (1.5 مليار روبل روسي)، وفيكين *Viking* (1.5 مليار روبل روسي)، وأتراكشن *Attraction* (1.1 مليار روبل روسي) وغيرها من العديد من الأفلام. ومن باب المقارنة، يُعتبر فيلم أفتار Avatar الفيلم الذي حقق أعلى إيرادات في الاتحاد الروسي حتى الآن، والذي حقق 3.6 مليار روبل روسي. وفي عام 2018، احتل الفيلم الأجنبي *إنفينيتي وور Infinity War* الصدارة بتحقيق 2.2 مليار روبل روسي.

18. وبناءً على نتائج عام 2018، بلغت إيرادات شباك التذاكر للأفلام الروسية أكثر من 13.8 مليار روبل روسي، ووصل مجموع عدد المشاهدين 57.9 مليون مشاهد، وهو ما يتجاوز أرقام العام السابق بنسبة 6.1 في المائة و5.8 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن ثماني أفلام سينمائية حققت أكثر من مليار روبل روسي في سوق الإيجار، اثنان منها روسية[11].

ثالثا. الخطوات المقبلة

19. بصرف النظر عن الأرقام الإيجابية، تتواصل عملية إدخال تحسينات على قوانين مكافحة القرصنة.

20. وأبرم أصحاب الحقوق المحليين الرئيسيين في مجال المصنفات السمعية والبصرية، وأصحاب خدمات استضافة الفيديو ومسؤولي محركات البحث تحت إشراف الدائرة الاتحادية الروسية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بصفتها وسيطا في 1 نوفمبر 2018 مذكرة تعاون بشأن حماية الحقوق الحصرية، والتي تنص على تعاون مباشر بين الجهات الفاعلة المشاركة بشأن إزالة الروابط التي تتيح النفاذ إلى المحتوى المتعدّي من نتائج البحث.

21. وعملاً بأحكام المذكرة، أنشئ فريق عامل لتنفيذ الآليات الطوعية للمذكرة في التشريعات. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة محاولة لتجنب الافراط في فرض الضوابط التنظيمية وتشجيع قطاع الصناعة على الانخراط في تعاون قوي.

22. ويبدو أن التنظيم الذاتي للقطاع في المستقبل سيكون حجر الزاوية في مكافحة المحتوى المقرصن. ولن يتسنى تحقيق أقصى النتائج في حماية حق المؤلف إلا بالدخول في حوار بناء ومستمر.

---

[9] وفقاً للمعلومات الواردة على موقع: kinopoisk.ru، المتاح على: https://www.kinopoisk.ru/box/-best_rus/view_year/2015

[10] انظر الرابط: http://www.fond-kino.ru/news/kinoprokat-rossii-itogi-2018-goda/.

[11] انظر الرابط: http://www.fond-kino.ru/news/kinoprokat-rossii-itogi-2018-goda/.

[نهاية المساهمة]

وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في شرطة المملكة المتحدة

أعدت هذه المساهمة السيدة إليزابيث جونز، مستشارة كبيرة لسياسات إنفاذ الملكية الفكرية، مديرية حق المؤلف وإنفاذ الملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، مدينة نيوبورت، المملكة المتحدة *

ملخص

التقليد الإلكتروني والقرصنة تهديدان آخذان في التزايد يشكلان خطرا على المشروعات والمستهلكين. وأنشأت حكومة المملكة المتحدة عام 2013 وحدة لمكافحة جرائم الملكية الفكرية للتصدي لهذه المشكلة، وهي وحدة مكرسة للتصدي لجرائم القرصنة والتقليد الجسيمة والمنظمة (التي تؤثر على البضائع المادية والرقمية) ولحماية الأنشطة التجارية المشروعة القائمة في المملكة المتحدة. وهذه الوحدة عبارة عن عنصر واحد من ضمن عناصر حماية الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وتهدف إلى ضمان تمكن المشروعات التجارية والأفراد من حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم وإنفاذها.

أولا. المقدمة

1. نشرت حكومة المملكة المتحدة في مايو عام 2016 استراتيجية إنفاذ الملكية الفكرية الخاصة بها تحت عنوان حماية الإبداع ودعم الابتكار: إنفاذ الملكية الفكرية 2020. وتوضح هذه الاستراتيجية الطريقة التي تحقق بها الحكومة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بطريقة فعالة ومتناسبة وسهلة المنال باعتبارها إحدى الأولويات حتى عام 2020. وتؤدي هذه الاستراتيجية دورا أساسيا في النهوض بالابتكار والتنمية الاقتصادية - حيث تُبين الأبحاث أن استثمار المملكة المتحدة في أصول غير مادية محمية بحقوق ملكية فكرية كان يقدر بسبعين مليار جنيه استرليني في عام 2014.[1] وعلاوة على ذلك ساهمت الصناعات الإبداعية بما يزيد على 100 مليار جنيه استرليني في اقتصاد المملكة المتحدة عام 2017 [2]، ولذا فإن حماية الملكية الفكرية من السبل التي تكتسي بأهمية متزايدة في دعم هذا الدور الأساسي.

2. ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية مسؤول عن ضمان وجود إطار لتمكين المشروعات والأفراد من حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم وإنفاذها. ويعمل المكتب في سبيل تنفيذ استراتيجية إنفاذ الملكية الفكرية بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين من الصناعة وإنفاذ القانون والحكومة للتصدي للتحديات المتعددة والمتنامية التي تشكلها التعديات على الملكية الفكرية. ويتسم نهج التعامل مع التعدي على الملكية الفكرية في المملكة المتحدة بأنه متكامل حيث يجمع بين الإنفاذ وتثقيف الجمهور مع توفير المعلومات اللازمة للمستهلكين لتمكينهم من الحصول على بضائع أصلية ومحتوى رقمي شرعي. وقد أطلق مكتب الملكية الفكرية عددا من المبادرات الإدارية والطوعية الجنائية والمدنية تتيح لأصحاب الحقوق والمسؤولين عن إنفاذ القانون حزمة من التدابير التي يمكنهم استخدامها للتصدي للتعدي على الملكية الفكرية.

---

* الآراء التي تعبر عنها هذه الوثيقة هي أراء مؤلفتها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

[1] https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/554480/Investment-in-Intangibles.pdf.

[2] https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/759707/DCMS_Sectors_Economic_Estimates_2017___provisional___GVA.pdf.

3. وطالما كانت جريمة الملكية الفكرية (التقليد والقرصنة) مشكلة قائمة في عالم البضائع المادية، ولكن تطور التكنولوجيا أصبح يعني أن جريمة الملكية الفكرية تمثل تهديدا متزايدا على المشروعات التجارية في هيئة القرصنة والتقليد، على الرغم مما تتيحه التكنولوجيا من منافع هائلة وتحديات كبيرة للمجتمع ككل.

4. وبإمكان المشروعات التجارية سواء المشروعة أو غير المشروعة أن تستغل شبكة الإنترنت في الوقت الحاضر لبيع منتجاتها وتسليمها إلى المستهلك بأساليب جديدة. والقرصنة والتقليد الإلكترونيين مشكلتان متزايدتان تواجهان الصناعات الإبداعية بل والمشروعات التجارية بشكل عام، وتشكلان خطرا على سلامة المستهلكين ورفاههم. ويجب على الحكومة وهيئات إنفاذ القانون والصناعة التعاون بقدر أكبر من الفاعلية للتصدي لهذه التحديات الجديدة والوقاية من الجريمة وتحقيق نمو آمن ومستدام للمشروعات والاقتصاد. ومن المبادرات التي أطلقت للمساعدة على تحقيق هذا الهدف إنشاء وحدة مكافحة جريمة الملكية الفكرية.

ثانيا. وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في شرطة المملكة المتحدة

5. أنشأت حكومة المملكة المتحدة في سبتمبر عام 2013 وحدة مكرسة لمكافحة جرائم الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت تديرها شرطة مدينة لندن. وهذه الوحدة يمولها مكتب الملكية الفكرية وهي وحدة عمليات مستقلة لإنفاذ القانون، مكرسة للتصدي لجرائم الملكية الفكرية الجسيمة والمنظمة التي تؤثر على البضائع المادية والرقمية (بخلاف المنتجات الصيدلانية). وتركز على الجرائم التي تُرتكب باستخدام المنصات الإلكترونية.

6. وتتعاون الوحدة مع الصناعة والحكومة وهيئات إنفاذ القانون ومجموعة كبيرة من السلطات الحكومية الأخرى لتنسيق الموارد للتصدي لجرائم الملكية الفكرية الجسيمة عبر الإنترنت. وتأسست هذه الوحدة لكي تكون هيئة أساسية للاتصال فيما بين وكالات إنفاذ القانون (على المستوى الوطني والمستوى الدولي) والمجتمع الأوسع المعني بحماية الملكية الفكرية الذي يشمل أصحاب الحقوق والصناعة والحكومة والسلطات الحكومية. وتكفل تحقيق الوقاية بشكل تعاوني والتدخل والتحقيق/ الملاحقة القضائية في مواجهة أخطر التهديدات التي تؤثر على المملكة المتحدة في مجال جرائم الملكية الفكرية الإلكترونية.

7. وتشمل ترتيبات إدارة هذه الوحدة تكوين فريق توجيهي. ويتألف هذا الفريق من ممثلين من مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية وشرطة مدينة لندن ومختلف أصحاب الحقوق والهيئات الصناعية. ويحدد هذا الفريق التوجيهي أهدافا استراتيجية رفيعة المستوى ويضع الأولويات، ومع ذلك فإن الوحدة مستقلة تنفيذيا، وتتخذ قراراتها بشأن القضايا التي تقبلها أو تحيلها إلى وكالات أخرى وتتألف قوات الشرطة من قوات خاصة بالوحدة.

8. ولا تقبل الوحدة أي قضية حققت فيها وكالة أخرى لإنفاذ القانون ما لم تكن هذه الوكالة قد أحالت هذه القضية إليها. ولا تحقق الوحدة في القضايا التي تتعلق بالمنتجات الصيدلانية المقلدة ولا بالأغذية أو التبغ، إذ تقع هذه البضائع تحت مسؤولية سلطات أخرى في المملكة المتحدة. وعند اتخاذ قراراها بشأن القضية التي تقبل التحقيق فيها ينبغي عليها أن تراعي عددا من الاعتبارات على النحو الآتي:[3]

- نوع الجريمة: مدى وقوع القضية في نطاق اختصاص الوحدة من عدمه.

[3] https://www.cityoflondon.police.uk/advice-and-support/fraud-and-economic-crime/pipcu/Documents/pipcu-referral-guide.pdf.

- الجريمة المنظمة: مدى اعتبار الجرم مدبرا وإقدام أشخاص يعملون مع بعضهم البعض باستمرار على تنسيقه وتنفيذه ومدى تحديد الأشخاص المتورطين في هذا الفعل.

- الضرر والخسارة: مدى تشكيل هذا الفعل الإجرامي خطرا محتملا على السلامة العامة ومدى تحقيقه خسارة مالية فعلية أو متوقعة أو إلحاقه ضرر بسمعة صاحب الحق أو صاحب الدعوى.

- آنية النشاط الإجرامي: ينبغي أن يكون الفعل الجنائي قائما. ولا يُفتح التحقيق في القضايا التي توقف نشاطها الإجرامي أو القضايا التاريخية إلا في ظل ظروف استثنائية.

- فرصة استرداد الأصول: مدى وجود فرص حقيقية لاسترداد الحصيلة المتحققة من جرائم الملكية الفكرية.

- نجاح التقاضي: يجب توافر مسارات تحريات كافية متاحة لتحديد المشتبه بهم الأساسيين. ويجب أن تتوفر الفرص الحقيقية التي تكفل أن ينتج عن القضية نجاح الملاحقة القضائية.

9. وتضطلع الوحدة بمهمتين رئيسيتين: تركز الأولى على الإجراءات الخاصة بالتعامل مع مواقع الإنترنت التي تتعدى على حق المؤلف، بينما تهدف الثانية إلى الحد من بيع البضائع المقلدة إلكترونيا.

ألف. العملية الإبداعية

10. العملية الإبداعية شراكة رائدة بين الوحدة وصناعة الإعلان والصناعات الإبداعية لمنع المواقع التي تتعدى حق المؤلف ووقفها. وإذ يضفي ظهور الإعلانات الخاصة بالعلامات الراسخة الشهيرة على المواقع غير القانونية طابعا شرعيا على هذه المواقع، فإن تقليل عدد الإعلانات من العلامات ذات السمعة سوف يساعد المستهلكين على إدراك كون هذه المواقع ليست رسمية وليست قانونية. بل ويحول دون إتاحة مصدرا يدر الدخل على المجرمين الداعمين لهذه المواقع.

11. ويحدد أصحاب الحقوق في الصناعات الإبداعية المواقع التي تتعدى على حقوق المؤلف ويبلغون الوحدة عنها، ويقدمون مجموعة تفصيلية من الأدلة التي تشير إلى مدى مشاركة الموقع في التعدي غير القانوني على حق المؤلف. وتقيم الوحدة مدى تعدي هذه المواقع على حق المؤلف وتتحقق منها. وفي حالة التأكد من صحة المعلومة تتصل الوحدة بصاحب الموقع وتعرض عليه فرصة التعاون مع الشرطة وتصويب سلوكه والبدء في العمل بشكل مشروع.

12. وفي حالة تقصير الموقع في الامتثال، يمكن استخدام عدة خيارات تكتيكية أخرى تتناسب ومستوى النشاط الإجرامي الذي تم الإبلاغ عنه. وتشمل هذه الخيارات الاتصال بمكتب مسجل الحقول لإخطاره بالنشاط الإجرامي ولوقف الموقع، ولوقف الإيرادات المتحققة من الإعلانات باستخدام قائمة المواقع المتعدية (IWL) المتاحة لمن يشاركون في عمليات البيع الرقمية. وقائمة المواقع المتعدية عبارة عن بوابة إلكترونية تتيح لقطاع الإعلانات الرقمية قائمة حديثة بالمواقع التي تتعدى على حق المؤلف وهي المواقع التي تحددها الصناعات الإبداعية وتقدم القرائن التي تثبت ذلك وتتحقق الوحدة منها. وتهدف قائمة المواقع المتعدية إلى أن يستخدم المعلنون والوكالات والوسطاء الآخرين هذه القائمة باعتبارها أداة لسلامة العلامة والامتناع عن وضع إعلانات على هذه المواقع غير القانونية. ووقف/ اعتراض الإعلانات جزء مهم من العملية الإبداعية لأن الإعلان من العناصر الأساسية لتحقق المواقع التي تتيح الدخول على محتوى متعدٍ هذه الأرباح الإجرامية. وخلُص تقرير صادر عام 2015 عن التحالف الرقمي للمواطنين (Digital Citizens Alliance) في إحدى الدراسات إلى تحقيق 589 موقعا إيرادات تقدر

بمبلغ 209 مليون دولار أمريكي من الإعلانات في عام 2014 [4]، في حين توصل تقرير أصدرته مؤسسة إنكوروبو Incorpo في عام 2015 أن الإعلان هو مصدر الإيرادات الأول لأعلى 250 موقع غير مصرح به في الاتحاد الأوروبي.[5] وفي الفترة ما بين عامي 2013 وأغسطس 2015 حدث تراجع بنسبة 73 في المائة في إعلان أعلى الشركات في معدلات الإنفاق على الإعلان بالمملكة المتحدة على المواقع المتعدية على حق المؤلف.

13. وزار الضباط العاملون بالوحدة أيضا هذه المنظمات لتعزيز الرسالة (بما في ذلك الخاصة بالعلامات ووكالات الإعلان والشبكات) التي تبين إعلانها على المواقع التي تنخرط في أفعال القرصنة الرقمية. وتمت توعية هذه المنظمات بتورطها وأبدت المنظمات استعدادها الاشتراك في قائمة المواقع المتعدية.[6]

14. وفي أكتوبر 2016، قررت اللجنة المعنية بالقمار أن يكون وضع الإعلانات الرقمية بمسؤولية شرطا من شروط الترخيص لجميع مشغلي القمار الذين يستهدفون المستهلكين على مستوى بريطانيا العظمى.[7] ويعني هذا الشرط أن الجهة الحاصلة على الترخيص يجب أن تمتنع عن وضع إعلانات على المواقع غير القانونية ويجب عليها أن تتخذ كل الخطوات المعقولة لضمان التزام جميع الأطراف الثالثة التي تتعاقد معها بنفس النهج. وقد أوضحت الأمثلة وجود تراجع بنسبة 87 في المائة في الإعلانات التي يعرضها مشغلو القمار من حاملي التراخيص على المواقع غير القانونية التي تتعدى على حق المؤلف في أول اثني عشر شهرا فقط اعتبارا من النص على هذا الشرط.[8]

باء. عملية أشيكو

15. عملية أشيكو Ashiko مبادرة للشراكة فيما بين مجموعة من العلامات ومنظمات حماية العلامات وسجلات الإنترنت لوقف بيع البضائع المقلدة عبر الإنترنت إلى العملاء دون علمهم. ويستخدم المجرمون في الوقت الحاضر مواقع تم تصميمها بشكل احترافي وتبدو حقيقية الغرض الوحيد منها هو تضليل المستهلكين بحيث يتصوروا أنهم يشترون بضائع شرعية. ويُقبل المبلغ الذي يدفعه المستهلك ولكن عادة إما لا يتسلم المستهلك المنتج أو يتسلمه بجودة أدنى بكثير مما ينبغي أن يكون أو غير آمن. وبالإضافة إلى حماية المستهلكين تحمي هذه المبادرة أيضا سلامة الحقل ".uk".

16. وتقدم تقارير تتعلق بمواقع البضائع المقلدة إلى الوحدة من مختلف المصادر التي تشمل وكالات إنفاذ القانون الوطنية والدولية، مثل مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) وهيئة معايير التجارة ومن العلامات الفردية التي تلتمس الحصول على مساعدة في وقف المواقع التي تبيع منتجات مقلدة إلكترونيا ومنعها.

---

[4] التحالف الرقمي للمواطنين (مايو 2015)، الأموال السليمة لا تزال عرضة للانحراف: لصوص العالم الرقمي واختطاف نشاط الإعلانات الإلكترونية، متاح على الرابط الآتي:
https://www.digitalcitizensalliance.org/clientuploads/directory/Reports/goodstillbad.pdf.

[5] مؤسسة إنكوروبو (مارس 2015)، مصادر تمويل المواقع: إتاحة المحتوى المحمي بموجب حق المؤلف دون موافقة في الاتحاد الأوروبي.

[6] https://www.fact-uk.org.uk/operation-creative-tackles-advertising-on-pirate-sites/.

[7] بريطانيا العظمى تشمل إنكلترا واسكوتلندا وويلز. ويوجد جهاز تنظيم منفصل لصناعة القمار في أيرلنداالشمالية.

[8] انظر
http://news.cityoflondon.police.uk/r/842/operation_creative_prevents_millions_of_pounds_en.

17. وتتحقق الوحدة من المعلومات المقدمة وتحيل أية مواقع متعدية إلى شبكة نومينت Nominet (أي مكتب تسجيل اسم الحقل "uk.") وتحدد المجال الذي يستخدم في هذا النشاط الإجرامي. ومن ثم تطلب شبكة من مكتب المسجل التحقيق في أسماء الحقول ذات الصلة لمخالفتها الشروط والأحكام، وإن اتضح وقوع المخالفة تتخذ خطوات لمنع استخدام اسم المجال لمدة 12 شهرا على الأقل (أو حتى انتهاء صلاحية الاسم، أي الأجلين أقرب). وفي حالة عدم اتخاذ مكتب المسجل إجراءات في غضون 48 ساعة من تلقي الطلب، سوف تلتمس الوحدة من الشبكة التحقيق في اسم الحقل.

18. ووقف الحقل أحد سبل الانتصاف عند مخالفة شروط وأحكام استخدام شبكة نومينت، التي تشمل الموافقة على الامتناع عن استخدام اسم الحقل في أغراض غير مشروعة.[9] وفي حالة بيع المواقع التي تحمل الحقل uk. بضائع مقلدة (وترتكب بذلك جرائم بموجب تشريعات المملكة المتحدة، مثل قانون العلامات التجارية لعام 1994 وقانون الغش والتدليس لعام 2006)، فيسهل نسبيا اعتراض هذه المواقع ومنع وصول البضائع المقلدة إلى المستهلكين في المملكة المتحدة من خلالها. وقد نجحت عملية أشيكو في إغلاق ما يزيد على 66500 موقعا يبيع بضائع مقلدة.

جيم. الأنشطة التنفيذية الأخرى

19. بجانب العملية الإبداعية وعملية أشيكو شاركت الوحدة في التصدي لجرائم الملكية الفكرية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين. ويشمل هذا العمل مع صناعة السيارات للتصدي لبيع الوسائد الهوائية المقلدة على موقع eBay، ووقف مركز للبث التدفقي لبرامج التلفاز عالميا، وضمان إدانة موردي خدمات البث التدفقي غير المشروعة.

20. وأعلنت الوحدة مؤخرا في اليوم العالمي للملكية الفكرية (26 أبريل 2019) عن عمليتها الأخيرة. فتساعد عملية تشارجويل Chargewell ضحايا مواقع البضائع المقلدة على استرداد ما دفعوه. والمستهلك الذي يشتري بضائع مقلدة دون أن يدرك ويُبلغ عنها مصرفه سوف يوجه إلى الوحدة التي تساعده على استرداد نقوده.

21. ونتيجة لهذا النشاط تمكنت الوحدة منذ بدء عملها في عام 2013 من القيام بما يلي:

- اعتراض وقوع جرائم ملكية فكرية تبلغ قيمتها 719 مليون جنيه استرليني؛
- إغلاق ما يزيد عن 66500 موقعا يشتبه في بيعه بضائع مقلدة؛
- إضافة 1646 موقعا إلى قائمة المواقع المتعدية مع إيقاف 1861 موقعا إضافيا.

[نهاية الوثيقة]

[9] انظر شروط وأحكام شبكة نومينت الخاصة بتسجيل اسم الحقل، متاحة على الرابط الآتي:
.https://media.nominet.uk/wp-content/uploads/2018/05/22141655/Ts-and-Cs-of-Domain-Name-Registration.pdf